

تضمن فقرة تنفيذية تنص على « اعادة تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » . واعتبر القرار حينذاك نصرا تاريخيا للقضية الفلسطينية اذ تقوم الجمعية العامة لأول مرة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . وانطلاقا من ذلك القرار كان على الحكومات العربية مسؤولية محاولة تصعيد القرار في هذه الدورة الخامسة والعشرين او تأكيده مرة اخرى . ولجل هذا جرت مناقشات ومداورات خلال الصيف الماضي على مستوى المجموعة العربية في الأمم المتحدة وعلى مستوى بعض المواقف العربية بخصوص هذا الامر . وكان امامها اقتراح معين وهو ادراج قضية فلسطين كبنء مستقل في جدول اعمال الجمعية العامة كوسيلة لذلك التصعيد وكانسجام طبيعى مع القرار المتخذ حول حقوق شعب فلسطين . ولاسباب معلوم بعضها ومجهول بعضها الاخر ، ولا حاجة لمناقشتها هنا ، لم يتم ادراج البند . ورغم عدم الادراج فقد بقي امر التصعيد او التأكيد قائما ، اذ يمكن تحقيق اي منهما ضمن بند تقرير المفوض العام لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين كما تحقق الاصل ضمن نفس البند ايضا .

وما اكء ضرورة التصعيد او التأكيد ما ورد في الفقرة التنفيذية الثالثة للقرار المتخذ ضمن بند « الوضع في الشرق الاوسط » من اشارة لحقوق الفلسطينيين تنطوي على تراجع ، حيث انها تقصر عن النص على اعادة تأكيد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين » وهو ما اعلنته الجمعية العامة بصورة رسمية في قرارها رقم ٢٥٢٥ ب (الدورة ٢٤) الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ ، وهو ما قررته الدول السبع في بيانها الذي قرر عدم مشاركتها في التصويت . وبناء على هذا جرت مداورات ومشاورات بين اعضاء المجموعة العربية في مرحلة اولى ، وبين لجنة منتخبة من المجموعة العربية وبعض وفود الدول الصديقة من جهة اخرى ، لوضع صيغة مشروع قرار تتضمن التصعيد وبشرط تأمين موافقة الجمعية العامة عليها . وكانت نتيجة المداورات والمشاورات الاتفاق على صيغة نهائية تضمنت فقرتين تنفيذيتين هما : ١ . « تعترف بان لشعب فلسطين الحق في الحقوق المتساوية وتقرير المصير » طبقا لميثاق الأمم المتحدة ٢ . « تصرح بان

الاحترام الكامل للحقوق الثابتة لشعب فلسطين هو عنصر لا يستغنى عنه في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

ويتضح من قراءة الفقرتين ان التصعيد قد تحقق في كليهما اذ تضمنت الفقرة الاولى عاملا جديدا وهو النص على حق تقرير المصير بينما قرار العام الماضي تضمن نصا عاما وهو الحقوق الثابتة . كما ان في الفقرة الثانية تصميءا اذ اعتبر احترام حقوق شعب فلسطين العنصر الرئيسي في اية تسوية مقبلة للقضية . كما ان تصحيح ما سمي اعلاه « بالتراجع » قد تم في الفقرة الثانية اذ انسجبت وتوافقت كليا مع قرار العام الماضي .

وتبنى مشروع القرار ثمانى دول هي افغانستان وغينيا واندونيسيا ومالاسيا وموريتانيا وباكستان والصومال ومالي . وعند التصويت عليه في اللجنة السياسية الخاصة نجح باغلبية ٤٦ صوتا ضد ١٩ صوتا وامتنعت ٣٧ دولة عن التصويت ، وتغيبت ٢٥ دولة عن جلسة التصويت .

ورغم النجاح الذي تم في اللجنة السياسية الخاصة فقد ادركت المجموعة ان خطرا يحيق بمشروع القرار عند التصويت عليه في الجمعية العامة اذ تطلب النجاح اكثرية الثلثين بدلا من الاكثرية النسبية . كما ادركت ان اسرائيل والولايات المتحدة تسميان معا وبصورة حثيثة مع مختلف الوفود لاجل تغيير امر ب بصورة تؤدي الى فشل مشروع القرار جوهرى واجراء . بل ذهبت الولايات المتحدة الى حد دفع وفد الدومنيقان الى تقديم مشروع قرار اجرائى يدعو الى ان نجاح المشروع يتم باكثرية الثلثين . ورغم جميع تلك المناورات فقد نجحت المجموعة العربية في الصعيدين الاجرائى والجوهرى في هزيمة المناورات الامريكية الاسرائيلية ونسي انجاح مشروع القرار باغلبية ٤٧ صوتا ضد ٢٢ صوتا وامتناع ٥ دول عن التصويت .

ثالثا : القرار يتضمن التأكيد بمن يمنع ممارسة حق تقرير المصير في فلسطين

اقرت اللجنة الثالثة (اللجنة الاجتماعية والانسانية) ثم الجمعية العامة قرارا يتعلق بتطبيق حق تقرير المصير ونيل الاستقلال لجميع الشعوب وباعتبار تحقيق ذلك ضمانا